

Distr.: Limited
17 July 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والسبعون

البند 18 (ب) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجل
للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية
موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية
المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

مشروع قرار مقدم من رئيس الجمعية العامة **

مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد

إن الجمعية العامة،

إن تشيير إلى قراراتها 215/75 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020، و 203/76 المؤرخ
17 كانون الأول/ديسمبر 2021 و 245/77 المؤرخ 30 كانون الأول/ديسمبر 2022 و 232/78 المؤرخ
22 كانون الأول/ديسمبر 2023،

وإن تسلّم بأن التنمية المستدامة متعددة الأبعاد وتتأثر بعوامل متعددة ومتداخلة خارجية وداخلية،
وبأن ضعف المناعة من الصدمات وعوامل الإجهاد الخارجية الضارة يشكل مخاطر على التنمية المستدامة،
وإن تسلّم أيضاً بأن المقاييس القائمة على الدخل قد لا تعكس بشكل كامل جميع الحقائق ومواطن
الضعف والتحديات المتعلقة بالتنمية،

وإن تبرز الحاجة إلى تعزيز قدرة النظم الإحصائية الوطنية وإلى توفير الدعم المالي والتقني لتحسين
جمع البيانات والتحليل الإحصائي في البلدان النامية،

وإن تلاحظ عدم وجود مؤشر مرجعي كمي دولي مقبول عالمياً لقياس الضعف الهيكلي الخارجي
وانعدام القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات الخارجية عبر الأبعاد المتعددة للتنمية المستدامة على
المستوى الوطني، يمكن أن يستخدم لتكملة مقياس نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي،

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في 7 آب/أغسطس 2024.

** لكي يتسنى للجمعية العامة البت في هذا المقترح، سيكون من الضروري إعادة فتح باب النظر في البند 18 (ب) من جدول الأعمال.



وإذ تسلّم بأن الفريق والتقارير الصادر عنه قد استرشدوا بتقرير الأمين العام⁽¹⁾ فيما يتعلق بجملة أمور منها تعدد الأبعاد، وعالمية الشمول، ومراعاة العوامل الخارجية، والجاهزية، وسهولة الفهم،

وإذ تشير إلى الفقرة 10 من قرارها 245/77 التي أيدت فيها، في جملة أمور، التعاريف المقترحة فيما يتعلق بالضعف الهيكلي والقدرة على الصمود والهيكل ذي المستويين المبينة في التقرير المؤقت للفريق الرفيع المستوى المعني بوضع مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد للدول الجزرية الصغيرة النامية باعتبارها أساساً يستند إليه الفريق في مواصلة عمله، مع استخدامها لتوجيه اختيار أرقام قياسية مناسبة يسترشد بها في تحديد جوانب الضعف على صعيد جميع قطاعات التنمية المستدامة، وهيكل الحوكمة المقترح، ووضع موجزات قطرية لأوجه الضعف والقدرة على المجابهة،

وإذ تلاحظ أن مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد الذي وضعه الفريق الرفيع المستوى له هيكل ذو مستويين، يشمل تقييماً كمياً عالمياً للضعف الهيكلي، الذي يقصد به التعرض للصدمات وعوامل الإجهاد الخارجية الضارة وعدم القدرة على الصمود، وموجزات قطرية لأوجه الضعف والقدرة على المجابهة، يمكن أن توفر توصيفاً أكثر تفصيلاً ومصمماً لأغراض معينة وفردياً يتناول الضعف الهيكلي وغير الهيكلي لبلد بعينه وقدرته على الصمود،

وإذ تسلّم بأن مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد لا يضع في الاعتبار العوامل الداخلية،

وإذ تلاحظ أهمية دعم مبادئ المسؤولية عن البيانات وسلامتها وموثوقيتها ودقتها وبساطتها في مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد،

وإذ تلاحظ أيضاً ما خلص إليه الفريق من وجود علاقة سببية ضعيفة بين مستوى الدخل وكل من الضعف وانعدام القدرة على الصمود، وأنه حتى فيما يخص البلدان التي تتوفر لها موارد كافية للاستثمار في بناء القدرة على الصمود والتي يمكن أن تبلغ مستوى البلدان ذات الدخل المرتفع تظل حالة الضعف فيها تشكل تهديداً للتنميتها المستدامة، ويكتسي قياس الضعف ومعالجته أهمية حتى داخل البلدان النامية ذات الدخل القومي المرتفع نسبياً،

وإذ تلاحظ كذلك ما خلص إليه الفريق من أنه من الصعب تحديد أي عتبة أو حدود قصوى للضعف مماثلة للحدود القصوى للدخل،

وإذ تلاحظ أن مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد يوفر تقييماً للضعف من خلال قياس احتمال الضرر اللاحق نتيجة التعرض للصدمات وعوامل الإجهاد الخارجية الضارة، وأنه صُمم على نحو يمكن من تجسيد التحديات الهيكلية، وأنه ليس مقياساً عاماً للتنمية أو لأداء السياسات،

وإذ تعترف بالمؤشرات المختلفة التي أنتجتها الأمم المتحدة، بما في ذلك المؤشرات التي وضعتها لجنة السياسات الإنمائية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،

وإذ تعترف أيضاً بأن مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد هو أداة حية مكتملة للمؤشرات والمقاييس الحالية وليست بديلاً عنها، وأنه يمكن أن يسهم في بلورة فهم أشمل لحقائق التنمية،

وإن تسلم بإمكانية إدخال المزيد من التحسينات على مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد، بسبل منها النظر في إدراج أرقام قياسية إضافية في صيغ المؤشر المستقبلية، فضلا عن إمكانية تجويد أرقام قياسية معينة أو حذفها، وذلك من أجل الإحاطة الفعالة بأوجه الضعف في جميع البلدان النامية،

وإن تسلم أيضا بأن مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد يمكن أن يُسترشد به في المبادرات المستقبلية التي تتجاوز مقياس الناتج المحلي الإجمالي،

التقرير النهائي

1 - **ترحب** بعمل الفريق الرفيع المستوى المعني بوضع مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد للدول الجزرية الصغيرة النامية، وتحيط علماً بتقريره النهائي، وتقرر المضي قدما بمؤشر الضعف المتعدد الأبعاد؛

النطاق

2 - **تلاحظ** أن مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد، وإن كان قد اقترح أول الأمر من قبل الدول الجزرية الصغيرة النامية، يهدف إلى الإحاطة بأوجه الضعف الخارجية وعدم القدرة على الصمود أمام الصدمات الخارجية لدى جميع البلدان النامية، وذلك لضمان المصدقية وقابلية المقارنة، وفقا للتوجيهات الواردة في تقرير الأمين العام؛

التطبيق

3 - **تشدد** على أن استخدام مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد طوعي، ويسترشد بالاحتياجات المحددة للمستخدم النهائي، ويستتير بالسياقات الوطنية؛

4 - **تشدد أيضا** على أن مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد ينبغي ألا يستخدم بشكل مباشر أو غير مباشر كمعيار للحد من قدرة أي بلد من البلدان النامية على الاستفادة من التعاون الإنمائي أو لإعاقتها، بما في ذلك من خلال الترتيبات والممارسات القائمة؛

5 - **تطلب** إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تتظر، كل في إطار الولاية المسندة له وحسب الاقتضاء، في استخدام مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد، بما في ذلك الموجزات القطرية لأوجه الضعف والقدرة على المجابهة، في برامج عملها وتقاريرها ذات الصلة، مع التركيز على البلدان المهتمة باستخدامه، باعتباره مكملا للمقاييس القائمة؛

6 - **تشجع** الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية على جمع البيانات والدروس المستفادة الناشئة عن التنفيذ المبكر لمؤشر الضعف المتعدد الأبعاد وإتاحة هذه المعلومات بهدف تحسين المؤشر؛

7 - **تلاحظ** العمل الذي تضطلع به المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لمراعاة الضعف الهيكلي، وتدعوها إلى النظر في استخدام مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد، حسب الاقتضاء، بوصفه تكملة لممارساتها وسياساتها القائمة، بما يتماشى مع ولاية كل منها؛

8 - تدعو الشركاء في التنمية إلى استكشاف سبل استخدام مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد، كتكملة للسياسات القائمة، للاسترشاد به في سياساتها وممارساتها المتبعة في مجال التعاون الإنمائي، مع مراعاة أولويات البلدان المهتمة باستخدامه؛

الإشراف والحوكمة

9 - تقرر أن يسند أمر تعهد مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد إلى الجهات التالية:

(أ) كيان ذو صلة من الكيانات القائمة التابعة للأمم المتحدة، يضطلع بأعمال الأمانة الخاصة بمؤشر الضعف المتعدد الأبعاد، ويتولى حساب قيمة المؤشر على أساس دوري، ويقوم بالواجبات والمسؤوليات الأخرى اللازمة والمناسبة لرعاية شؤون المؤشر وتعده وتحسينه والإبلاغ بشأنه، بما في ذلك توفير الدعم في مجال بناء القدرات للدول الأعضاء؛

(ب) فريق خبراء استشاري مستقل، يقوم بإعداد توصيات بشأن تحديثات تقنية لإدخالها في المستقبل على مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد، بحيث يعكس المفاهيم الجديدة والناشئة المتعلقة بالضعف الهيكلي وانعدام القدرة الهيكلية على الصمود والأرقام القياسية المرتبطة بها، فضلاً عن البيانات الجديدة؛

(ج) اللجنة الإحصائية، التي تتولى تقديم استعراضات فنية لتحسينات التقنية المدخلة في المستقبل على مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد؛

10 - تقرر أيضاً أن تقدم أمانة مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد إلى الجمعية العامة، بدءاً من دورتها الثمانين، في إطار البند الفرعي ذي الصلة من جدول الأعمال، تقريراً كل ثلاث سنوات عن التحسينات المدخلة في المستقبل على المؤشر، مستنيرة في ذلك بمدخلات وتوصيات فنية مقدمة في الوقت المناسب من قبل فريق الخبراء الاستشاري المستقل واللجنة الإحصائية، على التوالي؛

11 - تقرر كذلك أن يعين الأمين العام، بالتشاور مع الدول الأعضاء، الكيان القائم ذا الصلة التابع للأمم المتحدة الذي سيعمل بصفته أمانة مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد وأعضاء فريق الخبراء الاستشاري المستقل، في موعد لا يتجاوز نهاية الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة؛

12 - تقرر ما يلي بخصوص فريق الخبراء الاستشاري المستقل:

(أ) أن يتألف من 15 خبيراً مستقلاً، منهم خمسة خبراء على الأقل من الدول الأعضاء، يعملون دون أجر بصفتهم الشخصية ويتوفر لديهم مزيج جيد من الخبرات ويتم اختيارهم من قطاعات التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، وذلك لتجنب الحاجة إلى استقدام خبراء استشاريين لتقديم المساعدة وتجسيدها لتوازن جغرافي وجنساني مناسب؛

(ب) أن يضطلع بعمله افتراضياً، حسب الاقتضاء؛

(ج) أن يتألف من أعضاء يعينون لمدة أربع سنوات ويمكن إعادة تعيينهم؛

13 - تقرر أيضاً أن تواصل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية التابع للأمانة العامة للعمل، كل منهما في إطار ولايته، بصفة الأمانة المؤقتة لمؤشر الضعف المتعدد الأبعاد، إلى أن يعين الأمين العام الكيان القائم ذا الصلة التابع للأمم المتحدة للعمل بصفة أمانة مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد؛

14 - **تطلب** إلى الأمين العام أن يكفل توفير الموارد الكافية لدعم العمل المضطلع به فيما يتعلق بمؤشر الضعف المتعدد الأبعاد، بما في ذلك استعراضه الدوري، ولا سيما لأجل سفر أعضاء فريق الخبراء الاستشاري المستقل من البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، عندما تدعو الحاجة إلى عقد اجتماعات بالحضور الشخصي؛

15 - **تطلب** إلى جميع الكيانات المعنية بشؤون مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد ضمان الاتساق والتكامل مع الترتيبات القائمة المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي فيما يتعلق بالبيانات والأرقام القياسية والمؤشرات والمقاييس، وحسب الاقتضاء، مع تلك الترتيبات المتصلة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030⁽²⁾؛

سبل زيادة تحسين مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد

16 - **تطلب** إلى فريق الخبراء الاستشاري المستقل أن يوصي بتحسينات لإدخالها في المستقبل على مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد كل ثلاث سنوات لضمان استمرار وجهته ونجافته وإمكانية استخدامه، وأن يكفل تقييد الأرقام القياسية التي يحتمل إضافتها أو حذفها بالمعايير المحددة فيما يتعلق بمصادر البيانات والموصى بها في تقرير الفريق الرفيع المستوى لضمان استمرار وجهة المؤشر وفعاليته؛

17 - **تطلب** إلى اللجنة الإحصائية أن تمضي قدماً في إجراء استعراضات فنية بشأن التحسينات المدخلة في المستقبل على مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد، بما في ذلك بشأن إمكانية إضافة أو حذف أرقام قياسية، وأن تقدم توصيات كل ثلاث سنوات حسب الحاجة؛

18 - **تطلب** إلى فريق الخبراء الاستشاري المستقل أن ينظر أيضاً في البيانات والدروس المستفادة الناشئة عن استخدام الموجزات القطرية لأوجه الضعف والقدرة على المواجهة، وفي التطبيق الأولي لمؤشر الضعف المتعدد الأبعاد داخل منظومة الأمم المتحدة؛

19 - **تدعو** منظومة الأمم المتحدة إلى أن تعزز الإحاطة بمفهوم الضعف بشكل أفضل وأن تعمم البيانات والدروس المستفادة الناشئة عن تنفيذ مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد لدى أصحاب المصلحة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، ومنها المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمنظمات الدولية ومؤسسات البحوث ومراكز الفكر والمجتمع المدني والقطاع الخاص، من خلال تنظيم مناسبات وحلقات عمل ودورات تدريبية وعروض شبكية متخصصة؛

20 - **تدعو أيضاً** منظومة الأمم المتحدة إلى توسيع نطاق برامج بناء القدرات الموجهة للبلدان النامية لأجل تحسين نظمها الإحصائية الوطنية، بما في ذلك القدرة على جمع بيانات جيدة النوعية في حينها تكون موثوقة وقابلة للمقارنة ويتيسر الوصول إليها، بما يشمل البيانات المصنفة؛

الموجزات القطرية لأوجه الضعف والقدرة على المواجهة

21 - **تشدد** على ضرورة أن يكون إعداد الموجزات القطرية لأوجه الضعف والقدرة على المواجهة بقيادة البلدان وطوعياً بشكل تام؛

22 - **تشدد أيضا** على أنه يمكن أخذ الموجزات القطرية لأوجه الضعف والقدرة على المجابهة في الاعتبار في تعزيز خطط وعمليات التنمية الوطنية والاسترشاد بها والإسهام فيها، بما في ذلك وضع أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، حسب الاقتضاء؛

23 - **تطلب** إلى الأمين العام:

(أ) أن يعد دليلا إلكترونيا يتضمن توجيهات لوضع الموجزات القطرية لأوجه الضعف والقدرة على المجابهة، استناداً إلى المبادئ المبينة في تقرير الفريق الرفيع المستوى، ويورد هيكلًا موحدًا لتلك الموجزات لضمان الاتساق وقابلية المقارنة بينها؛

(ب) أن يجري اختبارات تجريبية للموجزات القطرية لأوجه الضعف والقدرة على المجابهة في أربعة بلدان نامية مهتمة على الأقل من مناطق مختلفة وذات سياقات وخصائص مختلفة؛

(ج) أن ينظم حلقات عمل شبكية لتعريف البلدان النامية بعملية وضع الموجزات القطرية لأوجه الضعف والقدرة على المجابهة؛

الإبلاغ بشأن مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد

24 - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثمانين، في إطار البند المعنون "التنمية المستدامة"، بندا فرعيا بعنوان "مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد" ينظر فيه كل ثلاث سنوات.